تقديم

فى اشتغالى بفرع النحو من الدراسات اللغوية دراسا وتدريسا لفتنى ما كان يمر بى فى كل لحظة من اعتماد النحو فى موضوعاته وقواعده وأصوله على الأدلة، وليس هذا فقط فقد صور اختلاف مدرستى البصرة والكوفة فى تناول الأدلة جانبا هاما من جوانب الاختلاف بينهما، واستقر فى وعيى أن موضوع: أدلة النحو مما يستحق الوقوف عنده والاشتغال به.

ووجدت أن التفرغ لمعالجة موضوع أدلة النحو بنظرة شاملة على وجه الاستيعاب قد يضيف جديدا لهذا الفرع من فروع المعرفة.

ولا أستطيع أن أحدد متى بدأت اشتغل به، فالواقع أنه ظل فترة يدور فى ذهنى ويختمر قبل أن أعكف على خدمته، وفى تلك الفترة كنت أجمع من مطالعاتى نقولا مما يتعلق بالموضوع لم أبدأ فى العمل إلا بعد أن وجدتها تكفى لأن تكون مادة لخدمته من ناحية وهادية لرسم خطته من ناحية أخرى.

وفى تلك الفترة أيضا – أعنى فترة التهيؤ للبحث – قرأت جملة من الكتب منها ما كان بيدى من بدء اشتغالى بالدراسة النحوية، لكن الكتاب منها يقرأ لموضوع كما لا يقرأ لموضوع آخر، فالذى يقرأ كتاب سيبويه – مثلا – للنظر فى شواهده غير الذى يقرأه لدراسة مذهبه ومنهجه، غير الذى يقرأه لاستخراج قواعد النحو والصرف.. فالموضوع الذى يشتغل به الباحث هو الذى يحدد مجال الرؤية لكتاب مشترك فى عدد من موضوعات البحث، فمن تلك الكتب : الاقتراح والمزهر والأشباه والنظائر وهمع الهوامع للسيوطى، أسرار العربية لابن الأنبارى، والخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جنى.

ومنها جديد قد يكون مما يتعلق بدراساتى السابقة لكنه لم يكن قد نشر بعد مثل: شواهد كتاب سيبويه، أصول النحو لابن السراج، كما اطلعت على رسائل جامعية تتصل بموضوع الشواهد: منها رسالة عن الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه، الشواهد فى النحو العربى وقد نوقشتا فى جامعة الأزهر، ورسالة ثالثة عن: الشواهد القرآنية فى كتاب المغنى لابن هشام ولم تناقش بعد.

ورجعت أيضا إلى كتب للشواهد من مثل: شرح شواهد المغنى للسيوطى – خزانه الأدب للبغدادى، كما احتجت إلى مراجعة كتب فى القراءات كالقراءات الشعر لابن الجزرى والإتقان فى علوم القرآن للسيوطى، وإلى مراجعات علماء الحديث فى المصطلح لما هو معروف من تأثر النحاة بهذا المنهج – على فروق بينهم فى ذلك – : مقدمة ابن الصلاح طبعة جديدة مع محاسن الاصطلاح لصلاح الدين البلقينى تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، ومعه ما استخلصته فى المناهج من محاضراتها: مقدمة فى المنهج، ومن مؤلفاتها أيضا: لغتنا والحياة.

ومن الدراسات الحديثة رجعت إلى مدرسة الكوفة للدكتور مهدى المخزومى، مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد، المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، كما رجعت إلى كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى تحقيق د. شوقى ضيف.

ووضعت أمام ناظرى دائما كتب الأئمة ناظرة إلى ما استوعبوه من تراث الطبقات الأولى البصرة والكوفة ومابعدهما وما استصفوه منها وخالفوا ووافقوا وطرق الاستدلال فيها وأخص بالذكر: الجنى الداني فى حروف المعانى لابن أم القاسم المرادى، مغنى اللبيب لابن هشام، شرح المفصل لابن يعيش، حاشية الصبان على شرح الأشمونى، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعها معانى القرآن للفراء، مجالس ثعلب، الإيضاح فى علل النحو للزجاجى، المقتضب للمبرد وأولا وأخيرا: لمع الأدلة فى أصول النحو، الإغراب فى جدل الإعراب لابن الأنبارى.

وبعدئذ بدأت أتفرغ لدارسة الموضوع بما تيسر لى من النظر فى هذه المصادر

والمراجع، وبما اطمأننت إليه من إمكان تقديم محاولتى فيه، أرجو أن تكون إضافة من إضافات جيلى إلى مكتبة الدراسات النحوية.

على أنه مهما تكن هذه المحاولة متواضعة فالحق أنها أجدت على شخصيا بما أمدتنى به من مادة سخية، وماوصلتنى به من تراث سلفنا الصالح، ومازودتنى به من عطائهم، ووسعت من آفاق المجال الذى اشتغل به على وجه التخصص دراسة وتدريسا، ولا أقول إنى بلغت بهذه المحاولة ما أرجو لها من وفاء، لكنى يهون على مافيها من قصور أن العلم كسبى، والمجال مفتوح لمتابعة أقوم بها أو يقوم بها سواى من الدارسين.

والله الموفق

د. عفاف حسانين

أقسام أدلة النحو

عقد ابن جنى فى الخصائص[1] فصولا تحدث فيها عن أدلة النحو، وهى عنده: النقل والإجماع والقياس.

وذكر ابن الأنبارى أن أدلة النحو: النقل والقياس واستصحاب الحال[2] فزاد الاستصحاب ولم يذكر الاجماع.

فكأنه كما قال السيوطى: «لم ير الاحتجاج به فى العربية»[3].

* * *

ولهذه الأقسام الثلاثة ثلاث مراتب:

الأولى: لدليل النقل.

والثانية: لدليل القياس.

والثالثة: لدليل استصحاب الحال.

* * *

والأدلة ـ جمع دليل ـ كما أوضحها ابن الأنبارى ـ هى الأصول يقول: «اعلم أن أصول النحو هى أدلة النحو التى تفرعت عنها فصوله وفروعه كما أن معنى أصول

(١) جـ ١ ص ١٨٩. نكتفى هنا وفيما يليه من مراجع على هوامش البحث بذكر اسم الكتاب والمؤلف ويأتى فى فهرس الكتب الطبعة وتاريخ الطبع.

(٢) الإغراب فى جدل الإعراب لابن الأنبارى فصل ٧ ص ٤٥.

(٣) الاقتراح فى أصول النحو للسيوطى ص ٤.

الفقه أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعديل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل[1]».

«والدليل هو المرشد إلى المطلوب، وقيل هو عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة علم ما لايعلم فى مستقر العادة اضطراراً[2]».

والاستدلال هو طلب الدليل كما أن الاستفهام بمعنى طلب الفهم والاستعلام طلب العلم. وقيل الاستدلال هو الدليل كما أن الاستقرار بمعنى القرار والاستيفاد بمعنى الإيفاد، قال الله تعالى: ﴿**مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً**﴾[3] أى أوقد.

«ويستحب للمسؤول أن يأخذ فى ذكر الجواب بعد تعيين السؤال، فإن سكت كان قبيحا، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمانا كان قبيحا»

فلا يكتفى بالاجابة عن السؤال بل لابد من ذكر الدليل معها.

و أكثر مايذكر فى مواضع الخلاف هو «الاحتجاج» مصدراً و«احتج» فعلا، ونرى ذلك واضحا فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى حيث لا يستعمل استدل، واستدلال وإنما يذكر: احتج، احتجاج.

* * *

وأبدأ فى الأدلة بالحديث عما اتفق منها، وهما: النقل والقياس. ثم ما اختص به كل واحد منهما الإجماع الذى اعتمده ابن جنى، استصحاب الحال الذى نص عليه ابن الأنبارى.

* * *

(١) لمع الأدلة لابن الأنبارى ف ١ ص ٢٧.
(٢) الإغراب فى جدل الإعراب ف ٧ ص ٤٥.
(٣) البقرة آية ١٧.